

تكيف الآليات القانونية مع متطلبات الذكاء الاصطناعي، لاسيما في مجال العقود والمسؤولية

Adapting legal mechanisms to the requirements of artificial intelligence in the field of contracts and liability

عبد النور عبد الحق، حماس عمر

المركز الجامعي مغنية، 13001، الجزائر

تاريخ النشر: 2025/12/30

تاريخ القبول: 2024 / 03 / 26

تاريخ الاستلام: 2023/10/07

ملخص:

يعتبر الذكاء الاصطناعي تقنية حديثة العصر الحالي لامتيازها باقتحام وولوج مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والطبية والأمنية وكذا مجال التربية والتعليم والقضاء والقانون فكان لها بالغ التأثير في إحداث ثورة تغييرات على هذه المجالات، ومن تجليات ومظاهر التأثير والتغيير ما حدث في المجال القانوني من خلال مساهمته بمختلف المفاهيم والمبادئ القانونية التقليدية، فحدثت إشكالات في المسؤولية القانونية بشقيها المدني والجنائي، بل وأكثر من هذا ولج العقود المبنية على الرضا من إيجاب وقبول فكان سببا في إعادة تغيير مختلف الأسس والقواعد التقليدية للمسؤولية القانونية وأركان العقد ضاربا عرض الحائط ما بناه الفقهاء والقانونيين من بحث طويل الأمد في سبيل ترسيخ وتثبيت المبادئ والأسس القانونية، فكان لازما ووجوبا تكيف القانون مع تقنيات الذكاء الاصطناعي وما يتطلبه بالخصوص في مجال المسؤولية القانونية والعقود.

كلمات مفتاحية: الذكاء الاصطناعي؛ المسؤولية؛ القانونية؛ المدنية؛ الجزائية؛ العقود.

Abstract:

Artificial intelligence is considered a modern technology of the current era due to its privilege of penetrating and entering the various fields of social, economic, medical and security life, as well as the field of education, the judiciary and the law. By affecting the various concepts and traditional legal principles, it caused problems in legal liability, both civil and criminal, and even more than that, it entered into contracts based on consent from offer and acceptance. Jurists and jurists from a long-term research in order to consolidate and establish legal principles and foundations, so it was necessary and obligatory to adapt the law to artificial intelligence techniques and what it requires, especially in the field of legal responsibility and contracts.

Keywords: artificial intelligence; legal responsibility; civil responsibility ; criminal responsibility; contracts.

مقدمة

لقد أحدثت التكنولوجيا الحديثة والمعروفة بالذكاء الاصطناعي ثورة حقيقية وتغيير جذريا على جميع الأصعدة في مختلف مجالات الحياة البشرية وعلى كل المستويات، فكان تأثيرها واضحا وجليا بل بالغ التأثير، وهو ما لمسناه في مجالات الاقتصاد والأمن والطب والقضاء والقانون ومختلف المجالات الأخرى، فكان لازما ووجوبا تكيف هذه المجالات مع التقنيات الحديثة وليدة تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، ففي المجال القانوني، طرح هذا التطور التكنولوجي عدة إشكالات قانونية من حيث المسؤولية القانونية المدنية والجنائية لتقنيات للذكاء الاصطناعي إضافة إلى هذا مست الإشكالات القانونية مجال التعاقدي المبني على أسس ومبادئ قانونية ثابتة، كل هذه الإشكالات شكلت منعرجا حاسما في تغيير مختلف المفاهيم والقواعد القانونية وأخلطت ما جاء به الفقهاء القانونيين على مر من الزمن، فما كان على أهل القانون والفقهاء إلا مواكبة ومسيرة هذا التطور التكنولوجي السريع من خلال إيجاد مخارج قانونية تكون بمثابة موازنة بين المحافظة على القواعد والمبادئ القانونية التقليدية وإدخال تعديلات تضيف على المسؤولية القانونية بمختلف تفرعاتها الطابع التجديدي لمفهوم المسؤولية، وهو الحال أيضا بالنسبة للنظام التعاقدي حيث وجب مواكبة التطور التكنولوجي من حيث طريقة إبرام العقود وما يشمله من بنوده وكذا طريقة تنفيذه إضافة إلى حالة الفسخ ومختلف طرق إنهاء العلاقة التعاقدية، وتبعاً لما أفرزته تقنيات الذكاء الاصطناعي من تأثيرات مباشرة على المسؤولية القانونية والعلاقة التعاقدية والتي قادتنا إلى طرح الإشكاليات التالية :

إلى أي مدى كانت لتقنيات الذكاء الاصطناعي التأثير على مختلف القواعد والمبادئ الأساسية للمسؤولية القانونية بمختلف تقسيماتها والعقود؟ وماهي مظاهر هذا التأثير على العقود والمسؤولية القانونية ؟

للإجابة على هذه الإشكالات سنتبع المنهج الوصفي من خلال شرح مختلف المصطلحات القانونية الجديدة والمنهج التحليلي لتحليل مختلف النصوص القانونية المسيرة والمواكبة لهذا التطور والتي تم إسقاطها على تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبناءً على ما سبق قسمنا بحثنا هذا إلى مبحثين حيث نتناول في المبحث الأول العقود الذكية والوكيل الذكي، بينما تطرقنا في المبحث الثاني إلى المسؤولية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي .

المبحث الأول : العقود الذكية والوكيل الذكي

انطلاقا من جملة الخصائص التي تتمتع بها تقنيات الذكاء الاصطناعي والتي من أهمها حلولها محل الإنسان، وكذا الاستقلالية التي تنفرد بها ساهمت بشكل جليا في إمكانية إبرام العقود من خلال التكنولوجيا الحديثة وهو ما تولد عنها ما يعرف بالعقود الذكية (المطلب الأول) والوكيل الذكي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: العقود الذكية

تعددت الاصطلاحات الفقهية للعقود المبرمة عن طريق تقنيات الذكاء الاصطناعي، أبرزها مصطلح العقود الذكية، ومصطلحات أخرى كعقود سلسلة الكتل، والعقود ذاتية التنفيذ¹، حيث أن كل هذه المصطلحات تصب في مفرزات التطور التكنولوجي المتمثل في الذكاء الاصطناعي وعليه سنتطرق إلى مفهوم العقود الذكية (الفرع الأول) وإلى خصائص العقود الذكية (الفرع الثاني) .

الفرع الأول: مفهوم العقود الذكية

يعود الفضل لظهور عقود الذكاء الاصطناعي لعالم الكمبيوتر الأمريكي نيك زابو Nick Szabo وهذا في سنة 1996، من خلال بيع المشروبات الغازية، لتتطور هذه العقود بظهور منصة بيتكوين سلسلة الكتل في عام 2008، وتنتشر هذه العقود المبرمة عبر تلك المنصة كعقود البيع والإيجار والتأمين والنقل².

فالعقود الذكية هي التي لا تحتاج إلى تدخل عنصر بشري، فهي برنامج معلوماتي يهدف إلى تنفيذ العقد بطريقة ذاتية دون تدخل من طرف ثالث، كما تعد العقود التجارية الذكية احد الاستخدامات الناتجة عن استخدام تكنولوجيا البلوك تشين³، والعقد الذكي حسب تعريف Szabo Nick سنة 1994 بأنه بروتوكول المعلومات المحاسب الذي ينفذ شروط العقد، كما جاء بتعريف آخر سنة 1995 بأنه مجموعة من الوعود المحددة في شكل رقمي والمتضمنة البروتوكولات التي من خلالها يقوم الأطراف بتنفيذ هذه العقود⁴.

من خلال ما سبق نستخلص أن هناك شح في وجود تعريف للعقود الذكية وقد يرجع سبب في هذا لحدثة هذا النوع من العقود وكذلك ربما التحفظ بشأن تقبل هذا النوع من العقود عكس العقود التقليدية .

الفرع الثاني: خصائص العقود الذكية

تتمثل خصائص العقود الذكية فيما يلي :

أولاً: الأمان والخصوصية

لقد كان لشبكة الانترنت الفضل الكبير في إبرام العقود الذكية حيث يمكن تبادل المعلومات وإبرام العقود التجارية الذكية وفق نظام امن وخصوصية أعلى فتتم المبادلات التجارية دون الحاجة إلى مؤسسات وسيطة، كما تتميز العقود الذكية بتوفير الأمان من خلال إبرامها من خلال تقنية البلوك تشين في جميع مراحل إبرام العقد وتنفيذه، بحيث تساعد على الحد من أخطار تزوير المستندات والوثائق، وتسهيل عملية إثبات تسليم وتسليم الوثائق والمستندات واثبات تاريخها.

ثانياً: الثقة وانعدام مجلس العقد

من المتعارف عليه في العقود التقليدية انه في غالب الأمر ما يتم التعاقد بين أطراف تجمعهم الثقة ومجلس العقد الواحد، هاتين الخاصتين تنعدم في العقود الذكية فأطراف العقد لا تربطهم في غالب علاقة الثقة، ولا يجمعهم مجلس عقد واحد، وهنا تتجلى تأثيرية التكنولوجيا الحديثة على العقد التقليدي.

ثالثاً: خاصية الغموض المتعلق بالأهلية وتنفيذ العقد

من المميزات المتفردة التي تتمتع بها عملية إبرام العقود الذكية ذلك الغموض الذي يشوب صحة انعقاد العقود والذي يتطلب صدورها من ذي الأهلية طبقاً لشروط القواعد التقليدية للعقود، فمن الصعب التأكد من أهلية المتعاقد في العقود التجارية الذكية، وحتى لو كان هناك برنامج للرقابة، لا يمكن من التأكد من سن المتعاقدين، لإمكانية التحايل على ذلك بالعديد من البرامج التي يتم استخدامها ومن المخرجات التي قد تتولد عن تنفيذ العقد التقليدي تلك الجزاءات المتمثلة في الفسخ أو انحلال العقد، هذه الجزاءات يصعب تطبيقها في العقود الذكية لعدة أسباب من بينها عدم قدرة برامج البلوك تشين والذكاء الاصطناعي على القيام بها، ولأنه يتنافى مع مقتضيات نظرية العقد كمبدأ حسن النية وسلطان الإرادة⁵.

المطلب الثاني: الوكيل الذكي

يعد مصطلح الوكيل الذكي من المصطلحات الحديثة، التي أفرزت اختلافات في إيجاد تعريف جامع مانع لمفهوم الوكيل الذكي، فتعدد الآراء الفقهية والتشريعات القانونية في طرح عدة مفاهيم للوكيل الذكي وكذا التصرفات الواردة عنه، فالوكيل الذكي متعدد الأشكال والاستخدامات فهو يمتد إلى عدة مجالات أهمها التجارة الالكترونية

وعدة مجالات أخرى وعلى هذا الأساس سنتعرض إلى تعريف الوكيل الذكي (الفرع الأول)، وإلى خصائص الوكيل الذكي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الوكيل الذكي

تعددت التعاريف الخاصة بالوكيل الذكي وخصوصا في الدول المتقدمة السبابة في هذا المجال وهو ما سنتعرف عليه من خلال التعاريف الفقهية (أولا) والتشريعية (ثانيا).

أولا : التعريف الفقهي للوكيل الذكي

الوكيل الذكي برنامج يتم عمل البرمجة الخاصة به لتحقيق أهداف معينة، بحيث يكون له أفكاره الخاصة حول كيفية تحقيق هذه الأهداف، وكذلك له أغراضه الخاصة التي تميزه عن باقي التطبيقات الأخرى متعددة الوظائف⁶، كما عرفته شركة (IBM) المتخصصة في مجال برامج المعلومات، بأنه برنامج يقوم بتنفيذ عمليات متنوعة نيابة عن المستخدم لتحقيق أهدافه ويتمتع أثناء القيام بهذه المهمة بالاستقلالية، وعرفه كل من RUSSEL و NORVI بأنه كل شيء يعمل وهو مدرك لبيئته بواسطة أجهزة استشعار خاصة وله القدرة على التأثير في هذه البيئة بواسطة مؤثرات⁷.

من خلال تطرقنا لمقتطفات من عديد التعريفات الفقهية للوكيل الذكي، لاحظنا أنه تم إطلاق مصطلح التعريف التقني للوكيل الذكي بدلا من التعريف الفقهي ربما يعود سبب هذا للطابع التقني والتكنولوجي لمفهوم الوكيل الذكي لأنه تعريف يصدر من لدن تقنيين واختصاصيين في هذا المجال، إضافة إلى صعوبة فهم هذه التعاريف التقنية يعود للطابع التقني التي تتمتع به هاته التقنية التكنولوجية.

ثانيا : التعريف التشريعي للوكيل الذكي

عند الحديث عن هذه التشريعات من بداية بالمشروع الأمريكي، حيث عرف الوكيل الذكي في الفقرة 6 من المادة 2 من القسم رقم 401 بأنه : "برنامج حاسوبي أو إلكتروني أو أية وسيلة إلكترونية أخرى أعد لكي يبدأ عملا أو الرد على تسجيلات إلكترونية أو أداء معين بصفة كلية أو جزئية بدون الرجوع إلى شخص طبيعي"، في حين أن القانون الكندي الموحد للتجارة الإلكترونية لسنة 1999 عرفه في المادة 19 بأنه : "برنامج حاسوبي أو إلكتروني أو أية وسيلة إلكترونية أخرى أعد لكي يبدأ عملا أو الرد على التسجيلات الإلكترونية"، أما عن الدول العربية نجد قانون إمارة دبي للمعاملات والتجارة الإلكترونية رقم 2 لسنة 2002 الذي عرفه في المادة 18/02

كالآتي : "برنامج أو نظام إلكتروني لحاسب آلي يمكن أن يتصرف أو يستجيب لتصرف بشكل مستقل، كلياً أو جزئياً ، دون إشراف أي شخص طبيعي في الوقت الذي يتم فيه التصرف أو الاستجابة له" بالإضافة إلى قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم 2015/15 بحيث عرفه في المادة 11/02 بأنه : "البرنامج الإلكتروني الذي يستعمل لتنفيذ إجراء أو الاستجابة لإجراء بشكل تلقائي بقصد إنشاء رسالة معلومات أو إرسالها أو تسلمها"⁸.

وفيما يخص المشرع الجزائري فإن القانون رقم 05/18 لسنة 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية لم يعرف الوكيل الإلكتروني وإنما تناول مجموعة من المصطلحات ذات الصلة، مثلاً عند حديثه عن العقد الإلكتروني تحدث عن كيفية إبرامه في نص المادة 06 إذ يتم إبرامه عن بعد دون الحضور الفعلي والمتزامن لأطرافه باللجوء حصرياً لتقنية الاتصال الإلكتروني⁹.

الفرع الثاني: خصائص الوكيل الذكي

من خلال مختلف التعاريف الفقهية (التقنية) والقانونية التي وردت بخصوص الوكيل الذكي والتي طرحت جملة من الخصائص التي تتمتع بها سنتخلص أن الوكيل الذكي يتميز ب :

أولاً: الاستقلالية

أهم ميزة وخاصة يتمتع بها الوكيل الذكي هي تلك الاستقلالية، والتي تتجلى مظاهرها من خلال عدة أوجه والمتمثلة في اتخاذ القرار، وكذا القدرة على المبادرة، فهنا لا مجال لتدخل بشري في عمل الوكيل الذكي، فيرى Paraschiv من الناحية العملية أن ضمناً أنه مساعد شخصي لما له معرفة جيدة للعادات والرغبات الخاصة بالمستخدم¹⁰، كان يأخذ زمام المبادرة بحجز مكان لرحلة سياحية لموكله وقبل أن يختار الحجز، يراجع جدول أعمال موكله للتأكد أنه ليس لديه التزام آخر يتعارض مع هذا التاريخ¹¹، فهو يتمتع بتقديم اقتراحات للمستخدم من جهة بالإضافة إلى أنه يقوم بالرد على الطلبات المقدمة له، كما تتجسد استقلالية الوكيل الذكي في اتخاذ زمام المبادرة من خلال المعرفة التي يتمتع بها بأوقات فراغ وإجازات مستخدمه وهواياته وسفرياته السابقة فيقدم بذلك اقتراحاته، فإذا تمت الموافقة من لدن المستخدم تتم مباشرة حجز الفندق وشراء تذاكر الطيران وما إلى ذلك من عديد الخدمات¹².

ثانياً: التعديل

من الميزات أيضاً التي يتمتع بها الوكيل الذكي واستجابة منه لطلبات المتغيرة والمتجددة لكل من البائع والمشتري وكذا رغباتهم فيتم تقديم العروض حسب ما يتوصل إليه من معلومات في ضوء مفضلات المشتري حينما

يكون وكيلًا عن المشتري، كما يقدم أفضل عروض البيع في حالة كان وكيل عن البائع، وبالتالي يمكنه التأثير على قرار البائع وتعديل شروط البيع وفقا للمعلومات المستجدة المتوصل إليها¹³.

ثالثا: الدقة والعقلانية

من الخصائص والميزات التي ينفرد بها الوكيل الذكي تلك الدقة في إجراء وتنفيذ المهام بسرعة ودون تسجيل للخطأ أو إضرار ماسا بمستخدمه وهو بذلك يعمل على إزالة أي معوقات قد تواجهه أثناء تنفيذ مهمته بخطوات محسوبة ومدروسة تمكن مستخدمه من الحصول على سلعته أو خدمته أو بيعها بالوقت المطلوب ودون أية مخاطر¹⁴، وتتجسد مظاهر عقلانية الوكيل على مدى دقة برمجته ومدخلاته وخبراته وتجاربه السابقة وما أضافه لمدخلاته من مدخلات جديدة عاجلها وبنى عليها واستفاد منها وما تمكن من إدراكه من عناصر بيئته المحيطة به إلى حد القول معها بأنه قادرا على المبادرة وردة الفعل والقيام بالتواصل الاجتماعي هاته العقلانية لا يتمتع بها جميع الوكلاء الأذكاء فهي تعد احد الفوارق الجوهرية بينهم، فهناك من اعتبرها خاصية إضافية¹⁵ لبعض الوكلاء الأذكاء دون غيرهم من خلال تطرقهم لذكر خصائص الوكيل الذكي.

المبحث الثاني: المسؤولية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي

لقد أثارت المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي باعتباره تقنية تكنولوجية حديثة إشكالات قانونية عديدة كانت محل دراسة وتساؤلات من لدن مختلف الفقهاء والقانونيين ومحل شد وجذب وجدل واسع حول محاولة إرساء قواعد ومبادئ قانونية تتحدد من خلالها المسؤولية القانونية وهذا بشقيها المدني والجزائي للذكاء الاصطناعي، وهو ما تجسد فعلا من خلال مختلف المحاولات والتي سنوردها في دراستنا بداية بالمسؤولية المدنية (المطلب الأول) والمسؤولية القانونية الجنائية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المسؤولية المدنية

تبعاً للقواعد التقليدية للمسؤولية المدنية المبنية على أساس المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية، تعد المسؤولية القانونية المدنية للذكاء الاصطناعي من بين المواضيع الأكثر جدلاً تبعاً للطبيعة الحديثة لهذه التقنية الحديثة فسعى الفقهاء والقانونيين لإيجاد أرضية قانونية ثابتة تبنى عليها المسؤولية المدنية لمختلف تقنيات الذكاء الاصطناعي وهو فعلاً ما تجسد على أرض الواقع والذي سنتطرق إليه من خلال تحميل المسؤولية المدنية لكل من مصمم الذكاء الاصطناعي أو مصنعه بصفته باعه، وكذا مسؤولية المالك أو المستخدم بصفته مشتري التقنية، وهذا حسب طبيعة المسؤولية المدنية والتي قد تكون عقدية (الفرع الأول) وقد تكون تقصيرية (الفرع الثاني) وموضوعية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: المسؤولية العقدية للمصمم أو المصنع المنتج لمالك ومستغل والمنتفع الذكاء الاصطناعي

انطلاقاً من مبدأ العقد شريعة المتعاقدين¹⁶، فالمسؤولية العقدية هي ذلك الجزاء المترتب عن الإخلال بالتزام تعاقدي، وتتجسد أحكام المسؤولية العقدية على الذكاء الاصطناعي من خلال ترتيب المسؤولية العقدية على كل من المصمم أو المصنع أو المنتج بصفته باعه، ومالك ومستغل ومنتفع الذكاء الاصطناعي بصفته مشتري كل على حسب الحالة التعاقدية التي تجمع بينهم :

- بداية بالمنتج فهو ذلك المصمم المتولي مهمة تصميم وبرمجة الذكاء الاصطناعي وكيفما كانت طريقة التصميم سواء عن طريق الخوارزميات أو التعلم الذاتي أو التعلم الخبير، كما قد يكون مصنعا وهو ذلك الشخص الذي يتولى صناعة الآلة التقنية الذكية أو النظام الذكي، والخروج به من حيز التصميم والابتكار إلى حيز الوجود

المادي الملموس¹⁷، وقد يكون المصمم هو ذاته المصنع وبالتالي فإن مصطلح المنتج هو الأصح لأنه يجمع بين التصميم والصنع والأقرب من الناحية القانونية لإضفاء المسؤولية عليه وتظهر تجليات مسؤولية المنتج البائع عند عدم قيام البائع بتسليم المبيع طبقا للشروط والموصفات المحددة في العقد ففي أوروبا إذا كان الروبوت غير مطابق للعقد يحق للمشتري إنجائه، وبالتالي تقوم المسؤولية العقدية عندما لا يكون الروبوت كما هو متفق عليه في العقد حتى لو لم يحدث ضرر أو أذى¹⁸.

- كما يعد مالك الذكاء الاصطناعي هو المستخدم الأول الفعلي والمتمتع باستغلال واستعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي، فالمالك هو من يتحمل المسؤولية المدنية في حالة وقوع الضرر وذلك عند حالة وجود رابطة عقدية بينه وبين المصنع أي المنتج، هنا تطبق القواعد العامة التي تسري على البائع والمشتري، كالبيع المباشر الذي يقع بين صانع الروبوت و المستخدم فتتسا تلك العلاقة بين الطرفين بموجب عقد البيع¹⁹، فلا مجال لتطبيق العلاقة التعاقدية إلا إذا كانت هناك علاقة عقدية وكان المتضرر هو احد المتعاقدين²⁰، كما يمكن أن يتخلص المالك من المسؤولية المدنية لتقنيات الذكاء الاصطناعي في حالة وجود منتفع وهذا بإرجاع الخطأ إلى المنتفع أو المستعمل بناء على الرابطة العقدية التي بينهما على أساس عقد إيجار أو عارية الاستعمال²¹ فالمنتفع والمستعمل هو من يتحمل الضرر الذي تحدثه تقنيات الذكاء الاصطناعي، اللهم إلا إذا كان هناك اتفاق بين المالك والمنتفع على أن يعفى هذا الأخير من أي رجوع عليه بالمسؤولية وهو نفس الحكم يطبق على العلاقة بين المنتج أي المصنع والمالك .

الفرع الثاني: المسؤولية التقصيرية المصمم أو المصنع

كما هو معلوم أن المسؤولية التقصيرية تتشكل من خطأ وضرر و علاقة السببية بينهما وعليه مظاهر إسقاط المسؤولية المدنية التقصيرية للمصمم أو المصنع في حالة ارتكاب خطأ ما في برمجة أو تصميم الآلة التقنية الذكية أو النظام الذكي، هذا الخطأ من العسير تحديد للطبيعة التقنية المعقدة مما يستلزم وضع مبدأ قانوني والمتمثل في أن كل خطأ أو تقصير وقع عمدا أو عن غير عمد في كفاءة وتشغيل أو استعمال أو سبل الأمان الخاصة بالتقنية أو النظام ملحقا ضررا بالغير فان مصدره المصمم أو المصنع، وإضافة إلى كل هذا فالأساس القانوني لمسؤولية المصمم أو المصنع تقوم على حراسة الأشياء باعتبار أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تشكل أشياء والتي لها حارس تجب مسألته عن الأضرار اللاحقة بالغير بصورة مفترضة²²، فهو من له سلطة السيطرة الفعلية من خلال العناصر المادية والمعنوية

لحراسة ،فالعناصر المادية تتمثل في سلطة الاستعمال والتوجيه والرقابة والعناصر المعنوية تتمثل في المقصد في تحقيق المصلحة والفائدة الشخصية العائدة إلى الحارس من خلال الاستعمال²³، كما جاءت المادة 1242 من القانون المدني الفرنسي لسنة 2016 بأن الشخص لايسال عن الأضرار الناجمة عن فعله الشخصي بل أيضا عن الضرر عن فعل الأشخاص الذين يسال عنهم وعن الأشياء التي في حراسته وباعتبار أن الذكاء الاصطناعي شخصا يرى بعض الفقهاء أن تطبيق مسؤولية حراسة الأشياء عليه تبدو مناسبة²⁴ ، كما نص المشرع الجزائري على الخطأ كأساس لقيام المسؤولية التقصيرية من خلال مسؤولية الشخص عن الأفعال الشخصية في المواد 124 الى 127 وافترض الخطأ في المسؤولية عن فعل الغير 136-134 كمسؤولية متولي الرقابة ومسؤولية المتبوع عن تابعه ،وكذا المسؤولية حراسة الشيء والمنتج 138-140.

الفرع الثالث: المسؤولية الموضوعية للمصمم أو المصنع المنتج

ظهرت المسؤولية الموضوعية على يد الفقهاء سليل وجوسران وديموج ومناطق قيامها على فكرة الضرر، فبتوافر الضرر يستحق التعويض، وقد تعددت مسمياتها ففي بداية ظهورها أطلق عليها نظرية المخاطر ،ليستخدم مصطلح نظرية التبعة أو المادية لارتباطها بعمل مادي موجب للضرر²⁵،ومن مظاهر تطبيقات المسؤولية الموضوعية على تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال المسؤولية عن المنتجات المعيبة، فالأساس القانوني والأكثر قابلية وواقعية والتي تبنى عليه المسؤولية الموضوعية للمنتج هو فعل المنتجات المعيبة، فالمنتج هو كل مال منقول حتى لو كان مركبا في عقال²⁶، وتتجسد شروط إضفاء عيب المنتج في قدم العيب وان يكون خفيا وغير معلوما للمشتري ومؤثرا. هذه الشروط تعد العيب الموجب للضمان، فقد لا يكون العيب ظاهرا للمشتري للخاصية التي تتميز بها تقنيات الذكاء الاصطناعي من تعقيدات يصعب اكتشافها، وقد يكون الخطأ من المصمم أو المصنع موجودا وكان مجهل به عند التسليم للمشتري بالنسبة لشروط قدم البيع، و هناك شرط عدم معلومية العيب، فقد لا يكون العيب معلوما للمشتري لخفائه إلا أن هذا الشرط لا يمكن إعماله في تقنيات الذكاء الاصطناعي لأنه غالبا ما تكون هناك خبرة كافية من لدن المشتري، في فرنسا وبناء على ما اخذ به المعهد البرلماني الفرنسي للتقييم العلمي والتكنولوجي في تقريره الصادر في 2017/03/15 فان عبء تعويض أضرار تقنيات الذكاء الاصطناعي يقع إما على مصمم أو مصنع الذكاء الاصطناعي على حسب الأحوال²⁷.

من خلال دراستنا لمظاهر المسؤولية المدنية لتقنيات الذكاء الاصطناعي نستخلص أن هناك تفرع لتحمل المسؤولية المدنية لتقنيات الذكاء الاصطناعي وهذا على حسب من لهم علاقة مباشرة بهذه التقنية فتتسع وتضيق مجال المسؤولية المدنية بكل أشكالها، كما نستخلص أن تحميل المسؤولية المدنية لتقنيات الذكاء الاصطناعي تبقى دائما مبنية على أساس النظام التقليدي للمسؤولية ألا وهو المسؤولية العقدية أو المسؤولية التقصيرية، مضافة إليها المسؤولية الموضوعية

المطلب الثاني: المسؤولية القانونية الجزائية

لقد أحدثت تقنيات الذكاء الاصطناعي انقلابا على القواعد التقليدية للمسؤولية الجزائية المبنية على مجموعة من المبادئ والأسس التي تشكل أساسا للمسؤولية الجزائية انطلاقا من الركن الشرعي حيث لا جريمة ولا عقوبة ولا تدابير امن إلا بنص، والركن المادي المشكل لفعل الجريمة والركن المعنوي المبني على القصد العام والخاص، والتي من الصعب إسقاطها على تقنيات الذكاء الاصطناعي وهو ما اقتضى تحميل المسؤولية الجزائية لمن لهم علاقة بهذه التقنيات كالمصنع (الفرع الأول) والمالك (الفرع الثاني) والغير (الفرع الثالث).

الفرع الأول: المسؤولية الجزائية للمصنع أو المصمم

يشكل المصنع أو المصمم الشخص الأكثر بروزا لتحمل المسؤولية الجزائية لتقنيات الذكاء الاصطناعي من حيث اعتباره مبرمج وبالنتيجة الحتمية في حالة وجود خطأ برمجي يؤدي إلى أخطاء تتسبب في جرائم جنائية تجعله مسئولا عنها، وليتخلص المصنع من هذه المسؤولية باعتباره الطرف الأول في العلاقة عليه الالتزام بمعايير توافر الأمان أو السلامة كأحد الالتزامات الأولى التي تقع على عاتقه، كما له أيضا أن يثبت إعفائه من المسؤولية الجزائية من خلال الاتفاقية التي تحمل بنود الاستخدام والتي يوقع عليها المالك، فتخلى مسؤولية المصنع عن أي جريمة قد تقع .

الفرع الثاني: المسؤولية الجزائية للمالك

يعد المالك احد أطراف العلاقة الموجب للمسؤولية الجزائية لتقنيات الذكاء الاصطناعي وهذا انطلاقا من صفة المتمتع والمستفيد من تقنيات الذكاء الاصطناعي والتي يتمتع بها، فتقع المسؤولية الجزائية عليه مباشرة والمثال التقليدي المتعلق بالسيارة ذات القيادة الذاتية وهذا حينما يقوم المالك بتعطيل التحكم الآلي فيها أي السيارة ذاتية

القيادة والإبقاء على التوجيهات الصوتية التي تصدر من برنامج الذكاء الاصطناعي، كما يمكن أن تقع المسؤولية الجزائية بالشراكة مع المصنع أو تقنيات الذكاء الاصطناعي نفسها أو طرف خارجي، كقيام مالك السيارة ذاتية القيادة بتغيير أوامر التشغيل²⁸ وهذا بمساعدة الأطراف التي تم ذكرها سابقا فتصبح المسؤولية مشتركة.

الفرع الثالث: المسؤولية الجزائية للغير

الغير هو ذلك الطرف الخارجي، ويمكن أن نسميه بالفضولي وهو ذلك الشخص الشغوف بالتكنولوجيات بشتى أنواعها ويتمتع بروح الاكتشاف والذكاء، فيسعى دائما إلى اقتحام كل ماهو تكنولوجيا حديثة إما بدافع الفضول أو بدافع المعرفة أو بدافع آخر ومن مظاهر قيام المسؤولية الجزائية المشتركة للغير من خلال استغلال ثغرة في الذكاء الاصطناعي لارتكاب جرمته نتيجة إهمال من المالك أو المصنع لهذه التقنية وتتجسد في إعطاء اكواد الدخول إلى نظام التحكم في تقنية الذكاء الاصطناعي من قبل المالك أو المصنع للغير فتقع المسؤولية الجزائية المشتركة، وقد تقع المسؤولية الجزائية كاملة على الغير وهذا كاختراق هذا الأخير للسحابة الالكترونية التي يتم تخزين وإرسال الأمور من خلالها لتقنية الذكاء الاصطناعي وقيامه بإصدار أوامر للذكاء الاصطناعي على ارتكاب جريمة معينة²⁹.

خاتمة:

تحصيلا لورقتنا البحثية والتي عاجلت اثر تقنيات الذكاء الاصطناعي على المسؤولية القانونية بمختلف تفرعاتها وكذا العقود، حيث شكلت تقنيات الذكاء الاصطناعي ثورة حقيقية ليس على المجال القانوني فحسب بل على مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا في مجال الطب والأمن، فكان واجبا بل لازما على أهل القانون مسايرة هذا التطور وإيجاد أرضية قانونية من اجل بناء أسس ومبادئ قانونية متطورة، وهو ما كان عسيرا وليس بالهين ورغم كل العوائق والصعوبات التي تتميز بها تقنيات الذكاء الاصطناعي إلا أن هذا لم يمنع الفقهاء والقانونين من البحث والسعي لإرساء قواعد قانونية مسايرة لهذا التطور وهو ما توصلنا إلينا من استخلاص النتائج التالية :

أولا : تجلي مصطلحات قانونية جديدة كالعقود الذكية والوكيل الذكي كانت بمثابة انقلاب على العقود القانونية التقليدية.

ثانيا : الطبيعة التقنية الحديثة التي تتمتع بها العقود الذكية وكذا الوكيل الذكي من حيث طريقة إبرام العقود وتنفيذها وحتى فسخها ومختلف التعديلات التي تطرأ عليها بين مرحلة المفاوضات والتعاقد.

ثالثا : تفرع المسؤولية القانونية المدنية على من لهم علاقة مباشرة بتقنيات الذكاء الاصطناعي بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية والمسؤولية الموضوعية وهذا على حسب العلاقة التي تربطهم بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

رابعا : إسقاط المسؤولية الجزائية على من لهم علاقة مباشرة بتقنيات الذكاء الاصطناعي وحتى من ليس له علاقة كالغير بصفته طرفا خارجيا عن العلاقة .

ومن خلال هذه النتائج المتوصل إليها توصلنا إلى طرح التوصيات التالية :

أولا: مضاعفة الجهود من لدن القانونية والفقهاء وبالخصوص في المجال التعاقدي والذي يتطلب توثيق أكثر للعملية التعاقدية .

ثانيا: إضفاء أكثر للمسؤولية القانونية بشقيها المدني والجزائي على المسؤولين المباشرين لتقنيات الذكاء الاصطناعي وخصوصا أن هؤلاء يتمتعون بقدر عالي من الذكاء يمكنهم التهرب من المسؤولية.

ثالثا: تكوين قاعدي للقضاة والخبراء وكذا الأساتذة القانونيين في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي للكشف عن الثغرات التي يستغلونها أصحاب تقنيات الذكاء الاصطناعي.

رابعا: مساهمة مختلف الأحداث والتطورات التكنولوجيات وإيجاد الحلول القانونية الآنية لها.

- ¹ فتح الباب محمد ربيع ، 2022. عقود الذكاء الاصطناعي نشأتها، مفهوما، خصائصها، تسوية منازعاتها من خلال تحكيم سلسلة الكتل. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، العدد 04، ص.598.
- ² فتح الباب محمد ربيع ، نفس المرجع، ص.607.
- ³ الدبوسي أحمد مصطفى، 2020. الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر البنوك تشين -دولتا الكويت والإمارات نموذجاً، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 08، ص ص381-386.
- ⁴ مجاجي سعاد، 2023. فكرة العقود الذكية كأحد أهم تطبيقات البنوك تشين، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، ص.560.
- ⁵ الدبوسي أحمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص383 وما بعدها.
- ⁶ الدبوسي أحمد مصطفى، نفس المرجع، ص ص399-400.
- ⁷ فرح أحمد قاسم، 2018. استخدام الوكيل الذكي في التجارة الإلكترونية، دراسة قانونية مقارنة في إطار ماهيته ونفاذ تصرفاته، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 02، ص.16.
- ⁸ لقرب سامية، عيمور راضية، 2022. الوكيل المؤتمت في ظل الجيل الحديث من الذكاء الاصطناعي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 02، ص ص668-669.
- ⁹ قانون رقم 05 - 18 المؤرخ في 10 ماي سنة 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، جريدة رسمية عدد 28 والمؤرخة في 16 ماي 2018.
- ¹⁰ ربحي تبوب فاطمة الزهراء، الوكيل الذكي في إبرام العقد، بحث مقدم في الملتقى الدولي (الذكاء الاصطناعي تحد جديد للقانون) والمنعقد بتاريخ 27-28 نوفمبر 2018، جامعة الجزائر (1)، ص.74.
- ¹¹ Corina Parashiv, 2004. Agents intelligents un nouveau commerce électronique. Paris. Hermès Lavoisier . P.17.
- ¹² ربحي تبوب فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص.75.
- ¹³ غنام شريف، 2012. دور الوكيل الإلكتروني في التجارة الإلكترونية. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة ، ص.53.
- ¹⁴ A.Loddeer and M.voulon . 2002. Intelligent Agents and the Information Requirements of the Directives on Distance Selling and E-commerce, International Review of Law Computers and Technology, England, Vo 16, N°3, P.280.
- ¹⁵ أحمد قاسم فرح، مرجع سبق ذكره، ص ص29-31.
- ¹⁶ المادة 106 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 والمعدل بالقانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 جوان 2005 يتضمن القانون المدني، جريدة رسمية عدد 44 والمؤرخة في 26 جوان 2005.
- ¹⁷ أحمد علي حسن عثمان، 2021. انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني، دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، مصر، العدد 76، ص.1580.
- ¹⁸ خالد حسن أحمد لطفي، 2021. الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية. الإسكندرية ، مصر: دار الفكر الجامعي، ص.67.
- ¹⁹ علي خميس نبيلة، المهيري محمد بن خور، 2020-2019. المسؤولية المدنية عن أضرار الإنسان الآلي دراسة تحليلية. رسالة ماجستير في القانون الخاص، كلية القانون. جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص.47.
- ²⁰ كريستيان يوسف، 2021. المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي. الطبعة 01. لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية، ص.32.
- ²¹ أحمد علي حسن عثمان، مرجع سبق ذكره، ص.77.
- ²² أحمد علي حسن عثمان، نفس المرجع، ص ص61-64.
- ²³ وهدان رضا متولي، 2015. الخطأ المفترض في المسؤولية عن أضرار الحاسبات الآلية، الأساس والضوابط. مصر: دار الفكر والقانون، ص.102.
- ²⁴ وهبه عبد الرزاق ، سيد احمد محمد، 2020. المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي دراسة تحليلية، مجلة جيل للأبحاث القانونية العميقة، لبنان، العدد 08، ص.03.
- ²⁵ بن قردى أمين، 2018-2017. المسؤولية الموضوعية في القانون الوضعي الجزائري. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص.26.

- ²⁶ بودالي محمد، 2005. مسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة دراسة مقارنة. الطبعة 01. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، ص.20.
- ²⁷ أحمد علي حسن عثمان، مرجع سبق ذكره، ص.69-73.
- ²⁸ خالد حسن أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص.173-175.
- ²⁹ خالد حسن أحمد لطفي، نفس المرجع، ص.177.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- (1) الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 والمعدل بالقانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 جوان 2005 يتضمن القانون المدني، جريدة رسمية عدد 44 والمؤرخة في 26 جوان 2005.
- (2) قانون رقم 05 - 18 المؤرخ في 10 ماي سنة 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، جريدة رسمية عدد 28 والمؤرخة في 16 ماي 2018.

ثانياً : المراجع

(1) الكتب

- بودالي محمد، 2005. مسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة دراسة مقارنة. الطبعة 01. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- خالد حسن أحمد لطفي، 2021. الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية. الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
- غنام شريف، 2012. دور الوكيل الإلكتروني في التجارة الإلكترونية. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- كريستيان يوسف، 2021. المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي. الطبعة 01. لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية.
- وهدان رضا متولي، 2015. الخطأ المفترض في المسؤولية عن أضرار الحاسبات الآلية، الأساس والضوابط. مصر: دار الفكر والقانون.

(2) المجلات العلمية والمجلات

- أحمد علي حسن عثمان، 2021. انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني، دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، مصر، العدد 76.
- الدبوسي أحمد مصطفى، ديسمبر 2020. الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر البنوك تشين - دولتا الكويت والإمارات نموذجاً، دراسة تحليلية مقارنة. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 08.
- ربحي تبوب فاطمة الزهراء ، 27-28 نوفمبر 2018. الوكيل الذكي في إبرام العقد. بحث مقدم في الملتقى الدولي (الذكاء الاصطناعي تحد جديد للقانون)، جامعة الجزائر (1).
- فتح الباب محمد ربيع، 2022. عقود الذكاء الاصطناعي نشأتها، مفهوماتها، خصائصها، تسوية منازعاتها من خلال تحكيم سلسلة الكتل، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، العدد 04.
- فرح أحمد قاسم، يناير 2018. استخدام الوكيل الذكي في التجارة الالكترونية، دراسة قانونية مقارنة في إطار ماهيته ونفاد تصرفاته. مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 02.
- لقرب سامية، عيمور راضية، 2022. الوكيل المؤتمت في ظل الجيل الحديث من الذكاء الاصطناعي. مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 02.
- مجاجي سعاد، 2023. فكرة العقود الذكية كأحد أهم تطبيقات البنوك تشين. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، المجلد 06، العدد 01.
- وهبه عبد الرزاق ، سيد احمد محمد، 2020. المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي دراسة تحليلية، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة، لبنان، العدد 08.

3) الأطروحات والرسائل

- بن فردي أمين، 2017-2018. المسؤولية الموضوعية في القانون الوضعي الجزائري. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.
- علي خميس نبيلة، المهيري محمد بن خور، 2019-2020. المسؤولية المدنية عن أضرار الإنسان الآلي دراسة تحليلية. رسالة ماجستير في القانون الخاص، كلية القانون. جامعة الإمارات العربية المتحدة.